

Requirements for Subjecting E-Commerce to Digital Taxation in Libya: Between Reality and Expectations

Omran Shaaban Haroun^{1*}, Mahmoud Salem Abu Rawi²

¹Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science, University of Nalut, Libya

²Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science, University of Nalut, Libya

متطلبات التنظيم الضريبي للتجارة الإلكترونية بالاقتصاد الرقمي في ليبيا بين الواقع والمأمول

عمران شعبان هرون^{1*}، محمود سالم ابوروي²

¹قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة نالوت، ليبيا

²قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة نالوت، ليبيا

*Corresponding author: haronomran7@gmail.com

Received: May 12, 2026

Accepted: July 26, 2026

Published: August 11, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

Abstract:

This study aimed to examine the reality of current Libyan tax legislation and its capacity to accommodate e-commerce transactions, identify the necessary requirements for building an effective digital tax system in Libya, and present proposals for the digital tax regulation of e-commerce in Libya. The study employed a descriptive-analytical approach and reached several key findings, summarized as follows: the Libyan tax system completely lacks any legislation that explicitly addresses the activities and financial flows resulting from the digital economy and e-commerce; and the Libyan tax administration generally suffers from weak operational and technological readiness. Consequently, this necessitates the provision of flexible regulatory and legislative frameworks that align with tax sovereignty and equity standards, alongside enhancing the capabilities of tax personnel through specialized training programs. Furthermore, a review of international experiences supported by the International Monetary Fund (such as the Kontaktu platform) demonstrates that adopting simplified, open-source models provides the Libyan economy with an ideal and financially viable opportunity to overcome funding constraints and initiate the gradual digitalization of tax returns and collection at the lowest possible cost.

Keywords: E-commerce, Digital Tax, Requirements, Libya.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع التشريعات الضريبية الليبية الحالية ومدى قدرتها على استيعاب معاملات التجارة الإلكترونية، ومعرفة المتطلبات اللازمة لبناء نظام ضريبي رقمي فعال في ليبيا، وعرض مقترحات التنظيم الضريبي الرقمي للتجارة الإلكترونية في ليبيا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى نتائج ملخصها: أن النظام الضريبي الليبي يفتقر إلى أي تشريع يُعالج بوضوح الأنشطة والتدفقات المالية الناتجة عن الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية، تعاني إدارة الضرائب الليبية عمومًا من ضعف في الجاهزية التشغيلية والتكنولوجية، مما يستلزم توفر أطر تنظيمية وتشريعية مرنة تواكب معايير السيادة والعدالة الضريبية، كما يستوجب رفع قدرات الموظفين الضريبيين من خلال برامج تدريبية، ويظهر استعراض التجارب الدولية التي يدعمها صندوق النقد الدولي (مثل منصة Kontaktu) أن اعتماد

النماذج مفتوحة المصدر والمبسطة يوفر للاقتصاد الليبي فرصة مثالية ومجدية مالياً للتغلب على قيود التمويل والبدء في الرقمنة التدريجية للإقرارات الضريبية وتحصيلها بأقل تكلفة ممكنة.

الكلمات المفتاحية: التجارة الإلكترونية، الضريبة الرقمية، المتطلبات، ليبيا.

المقدمة:

تُعد الضرائب ركيزة أساسية للاقتصادات الحديثة، فهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها الحكومات لتوليد الإيرادات لتمويل الخدمات العامة وتطوير البنية التحتية، وقد صُممت آليات الضرائب التقليدية في المقام الأول لتنظيم المعاملات داخل الحدود الجغرافية، وعلى عكس البيئات التقليدية غالباً ما تعمل المؤسسات عبر الإنترنت في مجال وفضاءات مختلفة عن قواعد عملاتها، مما يخلق تحديات معقدة في تقييم الضرائب وتحصيلها وإنفاذ الامتثال لها (Anh & Thao, 2025, p2).

وتشهد التجارة الإلكترونية نمواً متسارعاً في ظل الاقتصاد الرقمي، مما أوجد تحديات كبيرة أمام الأنظمة الضريبية التقليدية، مما أثر بشكل كبير على البنية الاقتصادية، ذلك لأن فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية يثير تساؤلات عديدة خاصة في ظل التوجه الاستراتيجي نحو الاقتصاد الرقمي، والتحول المتسارع التي يشهدها العالم اليوم في هذا المجال، بالإضافة إلى سيل الأزمات والتحديات التي باتت تعصف باقتصاديات الدول وتزامن ذلك مع ضعف التشريعات والقوانين المفترض أن تكون متلائمة مع الطبيعة الرقمية لمثل هذه التحولات بما في ذلك كيفية تصنيفها ضمن النظام الضريبي الشامل في الدولة.

بناءً على (العمرى، 2023، ص 4) جعل التحول من بيئة التجارة المحدودة مادياً إلى البيئة الإلكترونية التجارة الإلكترونية والعولمة بجوانبها الاقتصادية تتحديان الأنظمة الضريبية التقليدية، باعتبار أن الحصلة الضريبية من أهم الموارد المالية للدولة، وبالتالي أدى اقتران التجارة الإلكترونية بجباية الضرائب تشكيل مورد هام للدولة يتميز بالزيادة المستمرة التي تتناسب وحجم التبادل التجاري الإلكتروني، حيث يستدعي ذلك وضع سياسة جباية تتلاءم مع طبيعة النشاط التجاري الإلكتروني.

ومع انطلاق مشروع التحول الرقمي في الإدارة الضريبية الليبية خلال السنوات الأخيرة، بدأت تظهر مؤشرات إيجابية على تحسن الأداء المالي للدولة، سواء من حيث حجم الإيرادات أو من حيث معدلات الامتثال الضريبي (سعيد، 2025، ص288)، ويحتل موقع السوق المفتوح في ليبيا-على سبيل المثال- المركز الخامس من حيث عدد الزيارات بعد المواقع العالمية كقوقل ويوتيوب، وهذا يدل على الزيادة الكبيرة والملحوظة في حجم النشاط التجاري الإلكتروني، مما يضع القطاع الحكومي اليوم تحت ضغوطات غير مسبقة لمواكبة التقدم الحاصل في تقنيات الاقتصاد الرقمي، وتقديم الخدمات بجودة أفضل واستيفاء حقوقه وفق القوانين والتشريعات والتي من بينها تحصيل الضرائب على الأنشطة التجارية الإلكترونية بشكل أفضل، ويعد ذلك توافقاً مع حاجات أفراد المجتمع وتلبية لتوقعاتهم (الأعمى وآخرون، 2025، ص665).

وفي هذا المضمار وتماشياً مع متطلبات السوق الإلكترونية واتساع مجالها وتعدد بات البحث في مسائل تحصيل ضرائبها المأتاة عنها من المواضيع الملحة للبحث والاستقصاء والاستكشاف، ولتقديم حلول للمسائل التي تعيق تفعيلها وتطبيقها خاصة في بلد مثل ليبيا التي لم تلحق بركب الدول المتقدمة في هذا المجال بعد، وهو ما دفع الباحثان للبحث في هذا الموضوع ومحاولة تقديم قراءة للواقع والمساهمة في عرض واستخلاص ما يفيد الجهات ذات العلاقة وأصحاب المصالح المرتبطة بهذا الموضوع.

مشكلة الدراسة:

لقد أصبحت ضرائب التجارة الإلكترونية قضية محورية في السياسة الاقتصادية والحوكمة والتجارة العالمية، نتيجة تسارع التطورات التكنولوجية، ولقد أصبحت الضرائب ركيزة أساسية للاقتصادات الحديثة، حيث تعمل كوسيلة رئيسية للحكومات لتوليد الإيرادات الضرورية، واستفادت الدول من مزايا المنصات الرقمية في عالم التجارة الإلكترونية بفضل عدة مزايا من بينهما تسهيل المعاملات الدولية.

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية في ظل الاقتصاد الرقمي يرتبط بتحقيق التوازن بين تعظيم الإيرادات العامة، وعدم إعاقة النمو الاقتصادي للدولة، حيث أوضحت دراسة (Mpopfu, 2022) أن الضرائب الرقمية يمكن أن تسهم في دعم النمو الاقتصادي وزيادة الإيرادات، إلا أنها قد تؤدي إلى آثار سلبية في حال سوء تصميمها، وفي السياق ذاته، أكدت دراسة (Muslim, 2024) أهمية تبني سياسات ضريبية مرنة تعتمد على التكنولوجيا والتعاون الدولي، بينما أشارت دراسات أخرى إلى أن تطبيق الضرائب على التجارة الإلكترونية يعزز العدالة الضريبية، ويحافظ على الموارد المالية للدولة. وفي دراسة أجراها تشانغ وآخرون (2023) بينت نتائجها أن الدول التي اعتمدت حلول الضرائب الرقمية شهدت تحسينات ملحوظة في الامتثال الضريبي وتحصيل الإيرادات، كما أبرزت الدراسة أيضاً أن دمج التقنيات الرقمية يمكن أن يقلل التكاليف الإدارية ويعزز الكفاءة العامة للأنظمة الضريبية. بالإضافة إلى ذلك، فقد ثبت أن تحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي في الإدارة الضريبية يحسنان دقة التقييمات الضريبية ويزيدان من فعالية أنشطة التدقيق (EY, 2022) ولذلك يؤكد صندوق النقد الدولي (2022) على أهمية توفير التدريب والمساعدة التقنية لإدارات الضرائب في الدول النامية لمساعدتها على تبني حلول الضرائب الرقمية وتطبيقها بفعالية، ويشمل ذلك الاستثمار في البنية التحتية، وتعزيز قدرات تحليل البيانات، ووضع أطر تنظيمية متينة لدعم التحول الرقمي لأنظمة الضرائب. علاوة

على ذلك، تُبرز الدراسات الحديثة أهمية إشراك أصحاب المصلحة في تصميم سياسات الضرائب الرقمية وتطبيقها، فالتواصل مع الشركات والجمعيات الصناعية ومنظمات المجتمع المدني يُسهم في ضمان عدالة سياسات الضرائب وشفافيتها وفعاليتها في رصد القيمة الناتجة عن الأنشطة الرقمية (Clausing, K. A, 2019)، ومن هنا تبرز أهمية تبني تفعيل النظام الضريبي الرقمي كمدخل لتعزيز كفاءة التحصيل في ظل الاقتصاد الرقمي كآلية لتعزيز الشفافية وبناء إطار فعال لحساب الضريبة على هذا النوع من الأنشطة في ليبيا بما يحقق ضمان لمورد مهم من موارد الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على المورد الوحيد والتخلص ولو جزئياً من سلبيات الاقتصاد الريعي الذي تعاني ليبيا من تبعاته منذ عقود باعتمادها على سلعة وحيدة وهي النفط.

أسئلة الدراسة:

1. بناء على ما ورد في المقدمة ومشكلة الدراسة، فإن هذه الدراسة تنطلق من التساؤلات التالية:
1. ما هو واقع التشريعات الضريبية الليبية الحالية ومدى قدرتها على استيعاب معاملات التجارة الإلكترونية؟
2. ماهي المتطلبات اللازمة لبناء نظام ضريبي رقمي فعال في ليبيا؟
3. ما هي مقترحات التنظيم الضريبي الرقمي للتجارة الإلكترونية في ليبيا؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة واقع التشريعات الضريبية الليبية الحالية ومدى قدرتها على استيعاب معاملات التجارة الإلكترونية.
2. معرفة المتطلبات اللازمة لبناء نظام ضريبي رقمي فعال في ليبيا.
3. عرض مقترحات التنظيم الضريبي الرقمي للتجارة الإلكترونية في ليبيا.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة من خلال اكتشاف وتحليل مدى وجود مستويات تمثل هيكلية أساسية، ونقاط جوهرية في معادلة التجارة الإلكترونية ومدى جدوى إخضاعها للضرائب في ظل آليات التحول الرقمي الذي بات اليوم الشغل الشاغل لاقتصاديات الدول الطامحة للتطور، وفي وقت تتسارع فيه الاستخدامات والتطبيقات والوسائل الرقمية بشكل يلزم الدول والشركات الكبرى أن تواكب هذا التطور وأن يتم الاستفادة من مزاياه، في الوقت الذي أضحي فيه العالم بفضل هذه الوسائل المتطورة قرية واحدة ولا يمكن العمل بمعزل عن أدواته، أو الاعتماد على وسائل لا تواكب مجرياته، وبالتالي فمن المأمول أن تسهم نتائج هذه الدراسة في مساعدة الجهات الضريبية في ليبيا على تطوير آليات التحاسب الضريبي للتجارة الإلكترونية، والتي تسهم في تنوع الإيرادات الضريبية وتطوير عمل حساب ضريبة التجارة الإلكترونية في ليبيا.

الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة من أهم العناصر في بناء إطار بحثي ذو جدوى، لما توفره من قيمة لإثراء الموضوع وفهم خلفياته وإبراز الفجوات البحثية التي يمكن البناء عليها لصياغة أهداف ذات مغزى، وقد تم الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة والتي يمكن سردها كما يلي:

- **دراسة (العوجة، 2026)** هدفت الدراسة إلى تعزيز العدالة الضريبية ورفع كفاءة النظام المالي الوطني، بما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة في بلدنا ليبيا، وقد تناول الباحث تقييم كفاءة وملاءمة التشريعات الضريبية الليبية، وبشكل خاص قانون ضرائب الدخل رقم (7) لسنة 2010م، وذلك في ضوء التطورات الاقتصادية الحديثة وانتشار الاقتصاد الرقمي، كما تم الاعتماد على تحليل النصوص القانونية، وخرج الباحث بتوصيات من أجل إصلاحات تشريعية عاجلة توازن بين تحصيل الإيرادات وحماية البيئة الاستثمارية في الدولة.
- **دراسة (سعيد، 2025)** هدفت هذه الدراسة لتحليل أثر التحول الرقمي على نمو الإيرادات الضريبية في ليبيا خلال الفترة (2014-2024)، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي والبيانات الرسمية الصادرة عن المؤسسات المالية الليبية، توصلت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين الرقمنة والارتفاع الحاد في الإيرادات الضريبية، خاصة بين عامي 2022 و2024. وأن الأدوات الرقمية ساعدت على توسيع الوعاء الضريبي، والحد من التهرب، وتحسين كفاءة التحصيل.
- **دراسة (رقية محمود، 2024)** هدفت الدراسة لفحص أثر التجول الرقمي على حصيلة الإيرادات في ليبيا، من خلال فحص دور التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي في ليبيا، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أنه يوجد أثر بين التحول الرقمي وتطوير النظام الضريبي وذلك من خلال اتباعه مجموعة من الآليات التي تساعد في تحديث العمل بمصلحة الضرائب، وهي تطبيق القرارات الضريبية الإلكترونية والسداد الإلكتروني ومنظومة الفاتورة الإلكترونية التي تساعد في زيادة الإيرادات الضريبية.
- **دراسة (عيسى، 2023)** ناقشت الدراسة تقييم مدى إمكانية الاستفادة من تطبيق ضريبة على معاملات التجارة الإلكترونية في مصلحة الضرائب في ليبيا وبالتحديد في مدينة الزاوية، وتحديد أهم المعوقات والتحديات التي تؤثر على هذا التطبيق، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام أداة الاستبيان توصلت إلى عدة نتائج أهمها: إمكانية الاستفادة من هذه الضريبة بالنظر إلى ارتفاع مستوى وعي وإدراك مرتفعين لدى العاملين بأهميتها وأن التحدي الأبرز يكمن في نقص الجاهزية التشغيلية الداخلية.

- دراسة (Su, et al, 2023) اختبرت الدراسة تأثير الإدارة الرقمية للضرائب على تجنب الشركات للضرائب، باستخدام بيانات من 2032 شركة مدرجة عامة في الصين خلال الفترة من 2010-2020، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن الرقمية في جميع الضرائب وإدارتها تقلل بشكل فعال من سلوك تجنب الشركات للضرائب، كما أشارت الدراسة أن تطوير التقنيات الرقمية مثل البيانات الضخمة والحوسبة السحابية لها تأثير على سلوك تجنب الشركات للضرائب، وتستند إلى مشروع جولدن تاكس الذي نفذته الحكومة الصينية من 2013-2016 كتجربة طبيعية شبه مقتضبة.
- دراسة (Kamil, 2022) تطرقت هذه الدراسة الإندونيسية إلى تطبيق الذكاء الاصطناعي على تقديم الإقرار الضريبي في العاصمة جاكارتا، بالتطبيق على عينة تتألف من 150 ممولاً، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن تقنية الذكاء الاصطناعي لتقديم الإقرار الضريبي الإلكتروني لها تأثير إيجابي على الامتثال الضريبي للأفراد، ويمكن استخدام هذه التقنية لتنظيم بيانات الضرائب بشكل منهجي وجعلها أكثر فاعلية وكفاءة.
- دراسة (Uyar, 2021، etal) ركزت الدراسة على اختبار العلاقة بين رقمنة الخدمات الحكومية والتهرب الضريبي من خلال التأثير الوسيط لتقنيات المعلومات والاتصالات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن رقمته الخدمات الحكومية لها تأثير أقوى على التخفيف من التهرب الضريبي في البلدان التي يكون فيها اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أعلى.

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

من خلال عرض وتقييم الدراسات السابقة والنتائج المستخلصة منها فقد أمكن تحديد نقاط الاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية مع استجلاء الفجوة البحثية، وكما يلي:

من خلال الفحص الدقيق والتحليل المقارن للأدبيات السابقة المعروضة في ثنايا البحث والدراسات الليبية الحديثة كدراسة (العوجة، 2026)، ودراسة (عيسى، 2023)، ودراسة (محمود، 2024)، ومقارنتها بالدراسات العربية والأجنبية مثل دراسة (Su, 2023) ودراسة (Kamil, 2022)، يمكن صياغة التعقيب والتعزيز العلمي للفجوة البحثية على النحو التالي:

1. من حيث المنهجية والأدوات: اتفقت أغلب الدراسات المحلية (مثل دراسة عيسى، 2025؛ والأعمى وآخرون، 2025) على استخدام المنهج الوصفي التحليلي والاستبيان كأداة رئيسية لاستقصاء وعي موظفي الضرائب الليبيين، في حين تميزت الدراسة الحالية باستخدام المنهج الوصفي النوعي المعتمد على نتائج الدراسات السابقة أي الجانب المكتبي الوثائقي كمصدر للبيانات مع تقديم رؤية مقارنة لمتطلبات الحكومة الإلكترونية التشريعية والتقنية.
2. من حيث النتائج والحلول المقترحة: ركزت الدراسات الأجنبية مثل دراسة (Kamil, 2022) و (Su, et al, 2023) على أثر التقنيات المتقدمة كالذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والبيانات الضخمة في تقليل التهرب الضريبي بنسب مرتفعة نتيجة تكامل الأنظمة الرقمية لديهم. بالمقابل، تشير الدراسات الليبية (كالدراسة الحالية ودراسة محمود، 2024) إلى أن الأنظمة المحلية لا تزال تسعى لتأسيس متطلبات البنية التحتية الأساسية والمنظومات البدائية كالفاتورة الإلكترونية والسداد الرقمي.
3. الفجوة البحثية المستهدفة: تسد هذه الدراسة ثغرة علمية هامة؛ حيث لا تكتفي ببيان أهمية فرض ضريبة التجارة الإلكترونية نظرياً، بل تضع إطاراً متكامل يربط بين معوقات مصلحة الضرائب الليبية وبين متطلبات التحول الرقمي الإداري الشامل للدولة (الحكومة الإلكترونية) من خلال رصد الواقع وتقديم المقترحات المناسبة كسبيل لإنجاح التحصيل الضريبي الفعلي للمعاملات الافتراضية الرقمية في ليبيا.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك نظراً لمناسبة هذا المنهج مع طبيعة وأهداف الدراسة، حيث يقوم هذا المنهج بجمع وتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بمجموعة من الظروف، أو عدد من الأشياء أو أي نوع من الظواهر، وأن من أهم أهداف الأسلوب الوصفي في البحث هو فهم الحاضر من أجل توجيه المستقبل، فالبحث الوصفي التحليلي يوفر بياناته وحقائقه واستنتاجاتها لواقعية باعتبارها خطوات تمهيدية لتحولات تعتبر ضرورية نحو الأفضل (مليح والعسولي، 2020: ص38).

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة:

المبحث الأول: الاقتصاد الرقمي:

تعددت المفاهيم الخاصة بالاقتصاد الرقمي في مراكز الدراسات والأبحاث والمنظمات الدولية والباحثين حول مفهوم الاقتصاد الرقمي، نظراً لدوره الفعال في النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة، وأصبح الاقتصاد الرقمي أمراً ضرورياً لمواكبة التطورات والتحولات التكنولوجية عالمياً، ولما يقدمه من حلول ومزايا في كافة المجالات، ومن هذا المنطلق سنتناول فيما يلي أهم مفاهيم الاقتصاد الرقمي.

يمكن تعريف الاقتصاد الرقمي وفق تعريف (صندوق النقد العربي، 2021، ص193) على أنه: الاقتصاد الذي يوظف التقنيات الرقمية الحديثة في تطوير الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية من خلال استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة كفاءة الإنتاج من السلع والخدمات ذات القيمة المضافة، ويعرّف (الشمري، 2008، ص29) الاقتصاد الرقمي بأنه: الاقتصاد القائم على المعرفة بشكل مباشر أو غير مباشر على الرقمنة وتوظيفها بهدف تحسين نوعية الحياة بكافة المجالات

وفي ضوء ما تم عرضه يقدم الباحثان تعريفاً للاقتصاد الرقمي بأنه: ذلك الاقتصاد الذي يقوم أساساً على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعقل البشري المحرك لها، من خلال توظيف البحث العلمي، لتطوير السلع والخدمات بهدف تحسين نوعية الحياة بكافة مجالاتها وأنشطتها.

ويمكن أن يلخص الباحثان أهمية الاقتصاد الرقمي كما يلي وفقاً لما عرضه: (الخضري، 2023، ص 662):

1. يعتبر عنصر أساسي في إتمام الإجراءات والعمليات مما يعزز من الكفاءة التشغيلية والإنتاجية.
2. يوفر فرصاً جديدة لخلق وظائف في المشروعات التجارية وريادة الأعمال.
3. للاقتصاد الرقمي دور حاسم في إنشاء المجتمعات الذكية مما يعزز قدرة الحكومات على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين بأعلى جودة.
4. ساهم الاقتصاد الرقمي من خلال تسهيل الاتصالات والمشاركة الاجتماعية بين الأفراد.
5. ساهم في توفير فرص عمل متنوعة ومتزايدة في كافة المجالات التي تستخدم التكنولوجيا المتطورة.
6. يسمح برقمنة العمليات التجارية مما يؤدي إلى تقليل تكاليف المعاملات، وتحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة القدرة الإنتاجية.
7. ساهم في توفير الخدمات والمنتجات وعلى الأخص الخدمات المصرفية وغيرها.
8. ساهم في علاج مشكلة ندرة الموارد الاقتصادية مثل استنفاد الموارد الطبيعية.

المبحث الثاني: التجارة الإلكترونية:

التجارة الإلكترونية كما عرفها (زبيد، 2022)، هي عملية بيع وشراء سلعة أو خدمة عبر الأنترنت وتحويل الأموال والبيانات لإتمام عملية البيع، وقد تعرف باسم التجارة عبر الأنترنت، وقد تكون هذه التجارة من شركة إلى شركة، أو من شركة إلى المستهلك، أو من مستهلك إلى مستهلك آخر، وتعد التجارة الإلكترونية غير مكلفة مادياً من حيث وجود حاجة إلى مكان معين لعرض البضائع، ومن حيث المعاملات المالية. كما عرفت بأنها: هي إدارة الأنشطة التجارية المتعلقة بالبضاعة والخدمات بواسطة تحويل المعطيات عبر شبكة الأنترنت والأنظمة التقنية الشبيهة (المجالي، 2013، ص 11).

وللتجارة الإلكترونية عدة فوائد ويمكن سردها كما يلي وفقاً (زبيد، 2022):

1. فوائد عائدة على المؤسسة: وتتمثل في أنها منتشرة بشكل عالمي وستتميز بسهولة الوصول إلى العملاء في جميع أنحاء العالم، كما تتميز بقلّة التكلفة من حيث المعالجة والتخزين والتوزيع، وتتميز بالتخصيص من خلال عروض مميزة للزبائن وتوفيرها للجهد والوقت من خلال نظام فعال.
2. فوائد عائدة على الزبائن والمجتمع: تتمثل في حرية اختيار المنتجات بسهولة وإمكانية الحصول على منتجات قيمة عبر الأنترنت، وتقلل من الازدحام المروري من خلال عمليات البيع والشراء لأنه يتم في المنازل عبر الأنترنت وزيادة الخدمات العامة المقدمة من خلال الحكومة الإلكترونية.

المبحث الثالث: التحصيل الضريبي الرقمي:

يعتبر التحصيل الضريبي من أهم مراحل التنظيم الفني للضريبة، كونه يمثل تحويل الأرقام إلى نقود وسيولة مالية، كما أن غياب نظام التحصيل أو التقصير فيه يجعل كافة الخطوات السابقة لا قيمة لها، وعلى اختلاف الاقتصادات ورغم الظروف التي طرأت على العالم من أزمات مالية واقتصادية، لكن يبقى التحصيل الضريبي إلزاماً وأولوية لجميع الحكومات، وعليه سيتم تناول مفهوم التحصيل الضريبي كما يلي:

عُرف (حساب، بكيري، 2020، ص 562) التحصيل الضريبي بأنه: مجموعة من الإجراءات والقواعد المتبعة لنقل الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العامة للدولة وتوفر الإدارة الإلكترونية وسائل تمكن من إنجاز التحصيل الضريبي مع ضمان الشفافية، وانخفاض تكاليف جمع الضرائب، ومكافحة التهرب الضريبي، وزيادة الإيرادات الضريبية، مما يساهم في كفاءة وفعالية النظام الضريبي، وتعزيز المساءلة التي ستساهم في انخفاض الفساد، ورفع المساواة الضريبية بني الشركات، وخلق منافسة عادلة بني الشركات، والقدرة على تبادل المعلومات، ومعرفة الوضع الضريبي وإملائي لدافعي الضرائب (Marija, 2018). ويعرف الباحثان التحصيل الضريبي الرقمي (الإلكتروني) بأنه: هو مجموعة الإجراءات والعمليات التقنية والمصرفية التي يتم بواسطتها تمكين الخزينة العامة للدولة من تحصيل مبالغ الضريبة المستحقة على المكلفين إلكترونياً وبطرق حديثة تلغي التعاملات التقليدية.

وتشير الأبحاث والممارسات أن الدول التي طبقت التحصيل الضريبي عن طريق ضرائب الخدمات الرقمية قد سجلت زيادة في الإيرادات الضريبية من الشركات الرقمية، على الرغم من أن هذه الإجراءات تُشكل أيضاً تحديات إدارية وتكاليف امتثال، بالإضافة إلى ذلك، أظهرت تحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي في إدارة الضرائب تحسناً في دقة التقييمات الضريبية وزيادة كفاءة عمليات التدقيق كما توفر تقنية سلسلة الكتل (Blockchain) تطبيقات واعدة، إذ تُتيح سجلات معاملات شفافة وغير قابلة للتغيير، مما يُقلل من فرص الاحتيال ويعزز الثقة في النظام الضريبي، ويُمكن لسلسلة الكتل تحسين دقة وموثوقية التقارير الضريبية، مما يُسهل على السلطات الضريبية التحقق من المعاملات وضمان الامتثال (Anh & Thao, 2025, p4).

أن الإدارة الضريبية الجيدة لا تتحقق إلا من خلال تطبيق التحول الرقمي لمصلحة الضرائب لتحسين العمل ومواكبة التطورات الحديثة وتقديم خدمات مبتكرة بعيداً عن الطرق التقليدية، وبناءً على ذلك هناك خمس ركائز أساسية للتحول الرقمي داخل إدارات الضرائب تتمثل في النقاط التالية وفقاً لـ (محمود، 2024، ص 160):

1. توفير البيانات: يجب أن تهدف التكنولوجيا الرقمية في تخفيف العبء على دافعي الضرائب بسرعة توافر البيانات.
2. الاتساق: يجب أن تكون الأنظمة الرقمية متسقة ومستقرة في التصميم والتشغيل.
3. قابلية التشغيل البيئي: يجب أن تكون الأنظمة الرقمية قابلة للتشغيل البيئي من الجهة القانونية.
4. المواءمة: ينبغي أن تكون الأنظمة الرقمية متسقة وموحدة في التقنية والمواصفات بهدف ارضاء الجمهور احتياجات القطاع.
5. الاستمرارية: يجب أن تكون الأنظمة الرقمية مناسبة في أوقات الاستجابة والمعالجة.

المحور الثاني: الإطار التحليلي للدراسة:

المبحث الأول: واقع التشريعات الضريبية الليبية الحالية ومدى قدرتها على استيعاب معاملات التجارة الإلكترونية:
 بداية ومع التطور الملحوظ في البنية التحتية في السنوات القليلة الماضية انتشرت التجارة الإلكترونية بشكل ملحوظ، حيث لم يعد النشاط التجاري مقتصرًا على المبادلات التجارية التقليدية بل احتلت التجارة الإلكترونية مكانة بارزة، فوفق دراسة أجراها (اليافعي، 2022) بلغ عدد المستخدمين للإنترنت والتجارة الإلكترونية في ليبيا من المواطنين الليبيين (3.1) مليون نسمة، في الوقت الذي تشكل فيه تغطية الإنترنت حوالي (46%) من شبكة الاتصالات العامة، بالإضافة إلى ذلك يستخدم حوالي (87%) من الليبيين تطبيقات التواصل الاجتماعي على اختلافها، وهذه أرقام وإحصائيات تدل على أهمية التجارة الإلكترونية في ليبيا.

هذا الواقع يفرض على الدولة والشركات أن تبحث في مسائل موازية ومصاحبة تشمل مسألة تحصيل الضرائب على معاملات التجارة الإلكترونية، والتي باتت أمراً يزداد الاهتمام به من قبل الحكومات في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، فهناك اهتمام منطقي من قبل الحكومات وهيئات فرض الضريبة على وجه الخصوص في البلدان النامية بالتآكل الضريبي المحتمل في القاعدة الضريبية الناتج عن انتهاج التجارة الإلكترونية إذا لم تحور الأحكام والتشريعات المحلية والدولية لتأخذ بعين الاعتبار هذه التطورات الاقتصادية المهمة وكيفية مواكبتها (الأعمى وآخرون، 2025، ص 666). أن موضوع فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية ينظر له من زاويتين مختلفتين، فمن جهة يرى البعض أن إخضاع الصفقات التي تتم عبر شبكة الإنترنت إلى ضرائب (أو رسوم) يعد كبحاً للنمو التكنولوجي، بينما يرى البعض الآخر أن الإعفاء الضريبي للتجارة الإلكترونية يؤدي إلى التقليل من أهم موارد الدولة، ذلك أن الأفراد والمؤسسات أصبحوا يفضلون إبرام العقود والصفقات التجارية على الإنترنت لنقص تكاليفها من حيث القيمة والزمن على حد سواء، أضف إلى ذلك أن اقتصار الأنظمة الضريبية على التعاملات التجارية التقليدية دون الإلكترونية يجعل منها أنظمة ضريبية محدودة الكفاءة، وبناء عليه، تم عقد العديد من النقاشات في مجال الضرائب على التجارة الإلكترونية، وتبين فيها أن المفاهيم التقليدية للضرائب أصبحت غير قابلة لتطبيق بسهولة على النشاط التجاري الذي يجري ضمن فضاء الكتروني لا تقيده حدود إقليمية، مما أوجد تحديات كبيرة تنصب في تحديد جهة الاختصاص التي لها الحق بتحصيل الضرائب والتفريق بين السلع المادية والرقمية وإثبات هوية البائع والمشتري، كل ذلك أوجب على الدول إعادة صياغة القوانين والنظم الضريبية لمواجهة هذا التغيير في بيئة التجارة (العمرى، 2023، ص 4). وتشير التقارير الرسمية الحكومية في الدولة الليبية بأن معظم إدارات الضرائب لا تزال تعمل بالطرق التقليدية حيث لم تستفيد تلك الإدارات من المنظومات الإلكترونية في أداء عملها، بل لا تزال تعمل بالسجلات اليدوية باستثناء المدن الكبرى في طرابلس وبنغازي ومدينة الجفارة، ورغم ذلك فإنها تعاني كبقية مكاتب الضرائب في ليبيا من ضعف في الأرشفة الإلكترونية، حيث لوحظ عدم الالتزام بالإدخال الإلكتروني في العديد من المكاتب، وهو ما أدى إلى عدم جدوى متابعة البيانات الضريبية من خلالها (امريود، 2021، ص 192). ويرى الباحثان بأن من أهم أسباب ضعف الاعتماد على التحول الرقمي والانتقال من السجلات اليدوية إلى المنظومات الإلكترونية يرجع بالمقام الأول لغياب التشريعات القانونية الداعمة لهذا التحول في الواقع العملي القانوني والتجاري الليبي.

ونعاني التشريعات الضريبية الليبية الحالية من فجوة واضحة في مواكبة الأنشطة الاقتصادية الرقمية؛ إذ صُممت هذه التشريعات في بيئات تقليدية تعتمد على المادية والموقع الجغرافي الملموس للنشاط الاقتصادي، ويتضح بعد فحص التشريعات الضريبية الوطنية الليبية بأنها تحتاج إلى مراجعة شاملة لتغطية الأنشطة المطلوبة في المجال الإلكتروني، حيث تعاني بيئة الأعمال في ليبيا عموماً من غياب القوانين الإلكترونية الرادعة التي تمهد لتطبيق المنظومات الحديثة، مع وجود نقشي البيروقراطية بكل أشكالها في الجانب الإداري، بالإضافة إلى حال البنية التحتية الضعيفة في كافة المجالات وخاصة مجال التقنيات المعلوماتية والاتصالات، وغياب التشريعات الضرورية واللائمة لإحداث التغيير المطلوب (إبريم وكعيبة، 2020، ص. 45).

تأسيساً على التحليل المتقدم للواقع التشريعي الليبي، يرى الباحثان أن الفجوة القائمة بين نصوص قانون ضرائب الدخل رقم (7) لسنة 2010م وبين ديناميكية الاقتصاد الرقمي لا تقتصر على غياب نص تشريعي صريح لفرض الضريبة فحسب، بل تمتد إلى بنية المفاهيم الضريبية المستقرة في البلاد، ويتبين للباحثين بعد التحليل والمطابقة مع النصوص القانونية السائدة أن القانون الضريبي الليبي الحالي (قانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010م) على سبيل المثال لا الحصر، لا يشتمل على نصوص صريحة تعنى بفرض الضريبة على المعاملات غير الملموسة أو الأنشطة الافتراضية للتجارة الإلكترونية، وتظل القواعد التقليدية قاصرة عن تحديد "التأسيس الدائم" في الفضاء الرقمي للاقتصاد الليبي، مما يفتح الباب واسعاً أمام التهرب الضريبي الرقمي، ويجعل الإصلاح التشريعي وتحديث القوانين الضريبية مطلباً لا غنى عنه لاستيعاب هذه المعاملات وتوسيع الوعاء الضريبي.

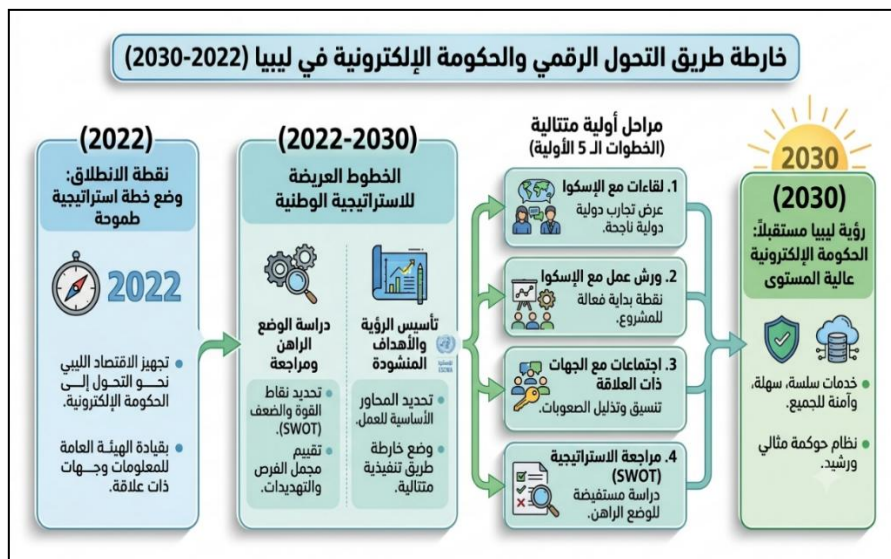
المبحث الثاني: المتطلبات اللازمة لبناء نظام ضريبي رقمي فعال في ليبيا:

لتطبيق التحول نحو الحكومة الإلكترونية يتطلب الأمر التحول التدريجي نحو إعادة تأهيل البنية التحتية، غير أن هذا الأمر يتطلب الكثير من مصادر التمويل، مع وجود التحديات الأمنية المتعلقة بالمواقع الإلكترونية والإنترنت، والتي من أهمها الخصوصية وهي تعني عدم الاطلاع على الرسائل الإلكترونية إلا من الأطراف المسموح لهم بذلك، وعلى الرغم من أنه بالإمكان استخدام تقنيات أمنية مهمة مثل "التشفير"، والتوقيع الرقمي، والشهادات الرقمية" (أبو خريص والكشر، 2023، ص14)

وتشير الرؤية المستقبلية لليبيا (2030) بالتعاون مع المنظمات الدولية، مما يعرف بالخطة المعنية بهذا التحول، أنها تستهدف "توظيف تكنولوجيا المعلومات لتحسين جودة المنتجات والخدمات، وتوثيق وتبسيط الإجراءات في كافة مرافق الدولة، وتفعيل كافة منصات البيانات الخاصة بالحكومة الليبية والمفتوحة لكافة القطاعات، والعمل على وضع الخطط والبرامج لتدريب وتأهيل الكوادر البشرية لإنجاز هذه الاستراتيجية وفق المطلوب (الهيئة العامة للمعلومات بالتعاون مع الإسكوا، 2022). وعلى الصعيد البشري والتطويري، من الأهمية العمل على نشر ثقافة التعامل مع تقنيات المعلومات وشبكات الإنترنت، مع إعداد برامج تدريب وتأهيل الكوادر البشرية التي سوف تتولى عملية تنفيذ برامج التحول الرقمي، وضرورة توفر المطلب الإداري والتنظيمي والمتمثل في تهيئة الهيكل التنظيمي للنظام، وما يحتويه من مستويات إدارية، وسلطات ومسؤوليات ووظائف إدارية وإجراءات وقواعد وغيرها، حتى يتم التأكد من ضمان عملية التحول وفق المطلوب (أبو خريص والكشر، 2023، ص. 15).

يرى الباحثان، أنه وفق ما سبق عرضه لا يفي لتبيان مدى الحاجة الملحة في الدولة الليبية في الانتقال سريعاً نحو بناء الحكومة الإلكترونية واعتماد التحول الرقمي الشامل للتجارة الإلكترونية، ولهذا فقد تم وضع خطة استراتيجية طموحة بداية من سنة (2022) لتجهيز الاقتصاد الليبي نحو التحول إلى الحكومة الإلكترونية، والتي عُدت حينها فرصة واعدة نحو التحول إلى تطبيق الحكومة الإلكترونية في ليبيا؛ حيث قامت الهيئة العامة للمعلومات وبالتنسيق مع جهات ذات العلاقة لصياغة استراتيجية وطنية للتحول الرقمي بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في تأسيس الخطوط العريضة لهذه التحول الرقمي، وقد تضمنت الخطة على رؤية واضحة عن ما تصبو له الدولة الليبية من مكانة في التحول نحو الحكومة الإلكترونية مستقبلاً بحلول عام (2030) إذ ستمكن الجميع من التمتع بخدمات حكومة إلكترونية عالية المستوى، وبطريقة سلسة وسهلة وآمنة، كما أكدت بنود الخطة على ضرورة تنفيذ نظام حوكمة عالي المستوى ومثالي ورشيد ووضع خارطة طريق لشروع في تنفيذ هذه الخطة وفق خطوات أو مراحل أولية متتالية نذكر منها:

1. عقد مجموعة من اللقاءات مع الإسكوا لعرض مجموعة من التجارب الدولية الناجحة ومناقشة خارطة الطريق لتطوير الاستراتيجية.
2. تحديد الرؤية والأهداف المنشودة والمحاور الأساسية للعمل على تنفيذ هذه الخطة الطموحة.
3. دراسة ومراجعة الوضع الراهن للوقوف على مواطن الضعف والقوة، ومجمل الفرص والتهديدات حتى يتم الإعداد لهذه الخطة الإعداد الجيد.
4. عقد سلسلة من الاجتماعات المعنية ذات العلاقة لتنسيق وتذليل كافة الصعوبات.
5. القيام بعقد ورش العمل مع (الإسكوا) كنقطة بداية فعالة لهذا المشروع الوطني الطموح.



الشكل رقم (1): ملامح الخطة الاستراتيجية لتجهيز الاقتصاد الليبي نحو التحول إلى الحكومة الإلكترونية، من إعداد الباحثان بناء على استخلاصهما لملامح الخطة الموضحة فيما سبق

كما تم تحديد جملة من الأهداف المحددة لتنفيذ هذه الاستراتيجية بالكفاءة والفاعلية المطلوبة، ومن أهم هذه الأهداف المعلنة للخطة:

1. توظيف تكنولوجيا المعلومات لتحسين جودة المنتجات والخدمات وتوثيق وتبسيط الإجراءات في كافة مرافق الدولة.
2. تقديم كافة الخدمات للمواطنين عند وضع الحلول التطبيقية الرقمية الجديدة مركزية كانت أو مشتركة أو مجمعة.
3. تفعيل كافة منصات البيانات الخاصة بالحكومة الليبية والمفتوحة لكافة القطاعات.
4. العمل على توفير كافة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الرشيدة.
5. تقليص حجم الأنفاق الحكومي العام من خلال تفادي الازدواجية في تطوير المشاريع الوطنية لتحول الرقمي.
6. تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ هذا المشروع الوطني الطموح وذلك لتبادل شتى صنوف المعرفة بينهما.
7. نشر وتعزيز ثقافة التغيير نحو الأفضل بما يؤدي إلى إنجاز المهام دون عراقيل تذكر.
8. العمل على وضع الخطط والبرامج لتدريب وتأهيل الكوادر البشرية للإنجاز هذه الاستراتيجية وفق المطلوب.
9. إعادة النظر في كافة القوانين والتشريعات السابقة وذلك من خلال بناء بيئة تشريعية فعالة للإنجاز هذه الاستراتيجية.
10. تطوير البنية التحتية في كافة مجالاتها وخاصة ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
11. العمل على رفع مستوى ليبيا من التصنيفات العالمية المتدنية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات.
12. متابعة وتنفيذ كل ما هو جديد ومفيد للإنجاز هذه الاستراتيجية بكل كفاءة وفاعلية (أبو خريص والكشر، 2023).

يُبين التحليل الشامل للمتطلبات أن بناء نظام ضريبي رقمي كفؤ لفرض وجباية ضرائب التجارة الإلكترونية في البيئة الليبية يستلزم توفر أطر تنظيمية وتشريعية مرنة تواكب معايير العدالة والسيادة الضريبية، كما يستوجب الاستثمار بشكل مخطط ومدرّس في البنية التحتية الأمنية (من تشفير وتوقيع رقمي)، ورفع قدرات الموظفين الضريبيين من خلال برامج تدريبية تخصصية مستمرة تُمكنهم من التعامل الفعال مع النظم الحسابية ومكافحة التهرب الضريبي الرقمي، وإعادة النظر في كافة القوانين والتشريعات السابقة وذلك من خلال بناء بيئة تشريعية فعالة للإنجاز هذه الاستراتيجية.

يرى الباحثان أن اعتماد الاقتصاد المحلي بصورة مفرطة على السيولة النقدية الورقية (الدفع النقدي)، يشكل التحدي الأبرز أمام أي نظام جباية رقمي مستهدف، وبالتالي، فإن نجاح التحول الرقمي الضريبي مرهون بمدى جدية الدولة في الانتقال الجماعي نحو البنية التحتية للحكومة الإلكترونية الشاملة قبل عام 2030، وهي مسألة مرتبطة أيضاً بعنصر الثقة بين المواطن والمصرف، مع التركيز على تأهيل رأس المال البشري الضريبي الذي ما زال يعاني من فجوة معرفية حادة في أساسيات التعامل مع أدوات تتبع المعاملات الرقمية والمنظومات المحاسبية الحديثة.

المبحث الثالث: مقترحات التنظيم الضريبي للتجارة الإلكترونية في ليبيا:

لقد أصبح التحول الرقمي أمراً ضرورياً لتعبئة الإيرادات المحلية ولكفاءة إدارة الضرائب، ولإدارة العمليات الضريبية المعقدة، وتتبنى إدارات الضرائب استراتيجيات إدارة مخاطر الامتثال (CRM) لاستخدام الموارد المحدودة بأقصى قدر من الكفاءة، وتُعد أنظمة تكنولوجيا المعلومات الحديثة ضرورية لجمع مجموعات البيانات هذه ومطابقتها، وبفس القدر من الأهمية، يمكن للتكنولوجيا الحديثة أن توفر وصولاً واسعاً إلى خدمات أبسط لدفع الضرائب للوفاء بالتزاماتهم الضريبية الأساسية المتعلقة بالتسجيل، وتقديم الإقرارات ودفع الضرائب، وإعداد التقارير الدقيقة.

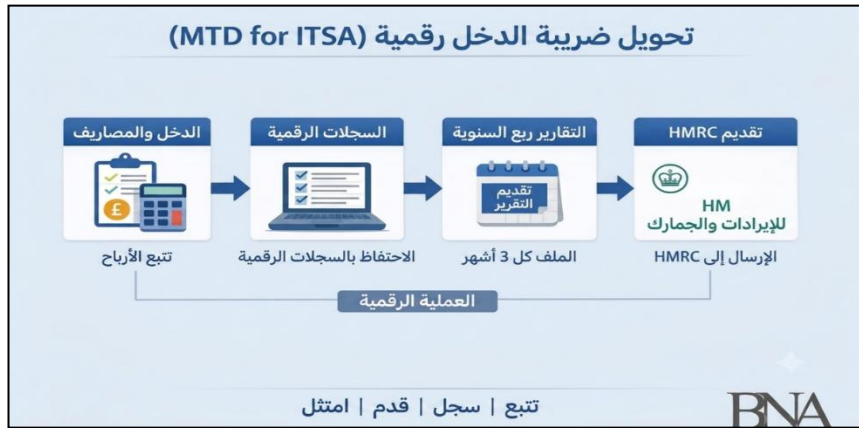
من أهم التوصيات التي خرجت بها دراسة (Ismail, 2024: 16) بعنوان "التكامل التنظيمي للتجارة الرقمية: لمحة عن ليبيا"، وهي دراسة صادرة عن مركز السياسات التجارية الأفريقية (ATPC) التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) أنه ينبغي على ليبيا وضع وتنفيذ قوانين ولوائح شاملة تُسهّل تدفق البيانات عبر الحدود، مع ضمان حماية البيانات وخصوصيتها، ولتوحيد المعاملات الإلكترونية وضمان الاعتراف القانوني المتبادل، وينبغي على الدولة الليبية النظر في الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية، مثل؛ اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام الاتصالات الإلكترونية في العقود الدولية، واعتماد قوانين الأونسيترال النموذجية بشأن التجارة الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية.

ولتبسيط التجارة الإلكترونية، ينبغي على ليبيا تحديث أنظمة الدفع وإزالة القيود التمييزية على طرق تسوية المدفوعات، مما يسمح بتحسين المدفوعات الإلكترونية عبر الحدود، كما ينبغي أن يشمل التحديث نظاماً إلكترونياً لتسجيل الضرائب والإقرار الضريبي لكل من المقيمين وغير المقيمين. وتطبيق هذه التوصيات، تستطيع ليبيا تهيئة بيئة أكثر ملاءمة للتجارة الرقمية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، والاندماج بشكل أكثر فعالية في الاقتصاد الرقمي العالمي، مما يقلل من العوائق التي تحول دون نمو التجارة الرقمية، ويجعل سوق ليبيا الرقمي أكثر تنافسية بشكل عام، ويقترح الباحثان لكي تواكب ليبيا التوسع الملحوظ في التجارة الإلكترونية مما يستدعي فرض آليات محكمة ويتم إدارتها بحكمة رشيدة لمسايرة هذا التطور أسوة بكثير من دول العالم تجنباً للتآكل الضريبي نتيجة اتساع الفجوة بين التجارة الإلكترونية والتجارة التقليدية بأن تخضع الأخيرة لنظام ضريبي معروف وثابت، ولتحقيق الغرض من جباية التجارة الإلكترونية من الجانب المالي والاقتصادي والاجتماعي تنتهج السياسة الضريبية للدول أنظمة جبائية خاصة كما تعتمد على تكيف القواعد التقليدية الضريبية على استخدامها في هذا المجال، كما يقترح الباحثان الاهتمام بتدريب العناصر البشرية في استخدام التقنيات الرقمية وزيادة انسجامهم مع البيئة الرقمية الحديثة باعتبار أن العنصر البشري يعد أهم العناصر المكونة لأي اقتصاد أو مؤسسة بغض النظر عن اختلاف الظروف والأقطار، وبعد هذا التمهيد يعرض الباحثان أهم المقترحات العملية في إنجاز مطلب اخضاع التجارة الإلكترونية للضريبة الرقمية في ليبيا.

1. نظام ضريبة الوحدة الرقمية (BIT TAX).

يرجع أصل هذا الرسم إلى النداء الذي أطلقه (Arthur Cordell و Thomas Ide) بنادي روما سنة 1994، تحت عنوان "بناء المجتمع الأوروبي وضمان الإعلام للجميع"، وثم ذكر هذا الرسم بعد ذلك في التقرير الأول المعد من طرف مجموعة من الخبراء، والذي يتناول المحاور الاجتماعية والمجتمعية في 1996 تحت عنوان "بناء المجتمع الأوروبي وضمان الإعلام للجميع" (قبيوغة ولعباسي، 2023، ص68).

وعن طبيعته هذا النظام الضريبي فهو عبارة عن رسم يفرض على الانتقال الإلكتروني للمعلومات انتقال رقمي، وهو لا يفرض إلا على المبادلات التي تتميز بخصائص الارتباط، ومن ثم فإن الحصص التليفزيونية والبث عبر الراديو والمحادثات التي تتم عبر خطوط الاتصال ليست معنية بهذا الرسم، ويمكن تقييم وحساب عدد وحدات التعداد الإلكتروني المستعملة من طرف جهاز الإعلام الآلي المربوط بشبكة الانترنت، بمعنى أن استهلاك عدد من البايت (Bit) يعتبر الوسيلة الوحيدة القادرة على قياس أهمية وحجم تحويل المعطيات وتبني على أساسه الضريبة، بمعنى أساس هذا الرسم يتم تحديده من خلال عدد وحدات التعداد الإلكتروني، وليس على أساس تكلفة أو قيمة الاتصال في حد ذاته (الشوابكه، 2007، ص524). والشكل التالي يوضح أهم ملامح هذا النظام:



الشكل رقم (2): ملامح نظام ضريبة الوحدة الرقمية

المصدر: HM Revenue & Customs, 2026

<https://bnaconsulting.co.uk/making-tax-digital-income-tax-itsa-guide>

ويجد هذا النظام مبرراته من الناحية الاقتصادية، في أن تكنولوجيا الاتصال قد أدت إلى نشوء قيمة مضافة غير مرئية والتي تضاف على قيمة التكنولوجيا وعلى المكاسب وذلك في شكل إنتاجية، كما يهدف إلى تجنب التآكل الضريبي، لأنه سيفرض على القيمة الحقيقية للصفقات المبرمة أي على حجم وحدات التعداد المحولة، التي لا يستطيع الرسم على القيمة المضافة بلوغها بسبب أنه يفرض على القيمة الاقتصادية التي لا تعبر ولا تمثل القيمة الحقيقية للمعلومات المحولة، لأن سعر الاتصال محدد بوحدات زمنية ويتميز بكونه منخفض، كما نجد مبرراته من الناحية الاجتماعية، حيث تستخدم عوائد هذه الضريبة من أجل تعويض المتضررين من مشكلات حقوق الملكية الفكرية، من نسخ وقرصنة كاملة لمصنعاتهم، فتكون عائدات هذا الرسم لتعويض المتضرر حتى لا يتردد في التعاون مع هذه الشبكات العالمية (قبيوغة ولعباسي، 2023، ص68). ومن جانب آخر يتم جمع وتحصيل حجم تدفق البيانات، من خلال وسطاء، مثل الاعتماد على موردي خدمات الانترنت الذين يقوموا بتحصيلها وتحويلها إلى الإدارة الضريبية المعنية، وقد اقترح البعض استخدام حصيلة هذه الضريبة في إنشاء صندوق تنمية عالمي على أن توزع حصيلتها بين الدول المختلفة (يونس، 2010، ص61)، غير أن لهذا النظام عيوب، وتتمثل في أن الاعتماد على وحدات التعداد الإلكتروني لتقدير حجم الصفقات قد لا يعطي نتائج دقيقة لأن الخدمة أو السلعة المحولة عبر شبكة الانترنت قد لا تستهلك إلا القليل من هذه الوحدات في الوقت التي تكون قيمة هذه السلعة أو الخدمة ذات قيمة كبيرة (الشوابكه، 2007، ص524). كما تواجه هذه الضريبة عقبات فنية تتمثل في تجهيز نقاط الوصول للانترنت بأدوات تكنولوجية لقياس بث المعلومات، ولا شك أن هذا سيتطلب استثمارات إضافية من أجل اقتناء وصيانة برامج أمنية، وهذه الأعباء المالية بصفة عامة تفقد الجدوى من هذا الرسم (رأفت وآخرون، 2000).

2. منصة "كونتاكتو" (Kontaktu):

وهي منصة إلكترونية تم تطويرها من قبل صندوق النقد الدولي وبرعاية دول الاتحاد الاقتصادي والثقافي، وهي تمثل "منفعة عامة رقمية" تُقدم مجاناً كمنتج أولي مبسط (MVP) مع شفرة المصدر الخاصة بها، مما يتيح للدول ذات الموارد المالية المحدودة فرصة التحول الرقمي دون تكبد تكاليف استثمارية طائلة في شراء برمجيات تكنولوجيا المعلومات المعقدة، وأثناء جائحة كوفيد-19، ورد طلب من إحدى الدول الأعضاء للحصول على دعم رقمنة، في ذلك الوقت، كانت التفاعلات بين دافعي الضرائب وإدارة الضرائب تتم بالكامل وجهاً لوجه، وهو أمر مرهق، بسبب الجائحة، فاضطرت الحكومة إلى

إغلاق مكاتب إدارة الضرائب، ولم تكن في وضع مالي يسمح لها بإعطاء الأولوية للاستثمارات في نظام تكنولوجيا معلومات جديد لإدارة الضرائب، واتفق صندوق النقد الدولي وحكومة الدولة الرائدة على تطوير وتنفيذ منتج أولي بسيط وقابل للتطبيق (MVP) لموقع إلكتروني لتقديم الإقرارات والدفع إلكترونياً، ومن ذلك الحين أطلق على هذه الأداة المبتكرة اسم "كونتاكتو"، وقد طُورت ونُشرت عن بُعد بالكامل، لتصبح الركيزة الأساسية للتحويل الرقمي في إدارة الضرائب في الدولة الرائدة، وتتميز كونتاكتو كمنصة ويب بسهولة الاستخدام، وهي مصممة لدعم إدارات الضرائب في إدارة خدماتها الرقمية وتبسيطها، وترتبط المنصة الجهات الفاعلة الرئيسية في النظام الضريبي، بما في ذلك دافعي الضرائب، وموظفي الضرائب الداخليين، وهيئات الدفع (مثل البنوك وكلاء الدفع عبر الهاتف المحمول)، والجمارك، ووزارات المالية، مما يخلق سير عمل سلساً وفعالاً للجميع. (International Monetary Fund [IMF], 2025, p. 7). وكما هو موضح في الشكل التالي:

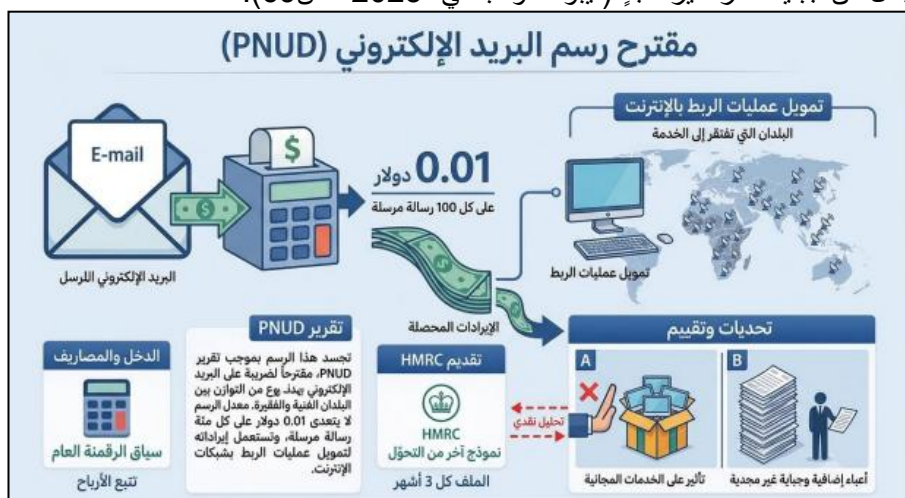


الشكل رقم (3): جانب من تطبيقات منصة كونتاكتو " (Kontaktu)

يوضح الرسم التوضيحي أعلاه جانب من تطبيقات منصة كونتاكتو ويظهر فيه سهولة وصول دافعي الضرائب إلى "قوالب المستندات" (Document Templates) الخاصة بالإقرارات الضريبية داخل منصة "كونتاكتو"، فبمجرد النقر على الخيار المحدد في القائمة العلوية (كما هو موضح في المربع الأحمر على اليسار)، ينتقل المستخدم مباشرة إلى صفحة تحتوي على قائمة بالقوالب المتاحة للتحميل.

3. الرسم على البريد الإلكتروني (E-mail):

تجسد هذا الرسم المالي بموجب تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) وتضمن مقترحاً بإنشاء ضريبة على البريد الإلكتروني بهدف إيجاد نوع من التوازن بين البلدان الغنية والفقيرة، وبدأت هذه الفكرة من المعاينة التي خلصت إلى أن استعمال الانترنت يقتصر على فئة تمثل الأقلية وتتواجد شكل كبير في البلدان المتقدمة، واقترح هذا التقرير معدل مخفض لهذا الرسم لا يتعدى (0.01) دولاراً على كل (100) رسالة مرسلة عن طريق البريد الإلكتروني، وتستعمل إيراداته لتمويل عمليات الربط بشبكات الانترنت في البلدان التي تفتقر إلى الخدمة، وقيم البعض الرسم على البريد الإلكتروني فلاحظوا أن هذا الرسم من الجانب التقني لا يطرح صعوبات مثلما نجدها في ضريبة الوحدة الرقمية، إلا أن بعض المؤسسات تزود بعنوانين الكترونية مجاناً، وأن تطبيق هذا الرسم سيؤثر على هذه الخدمات، كما يخلق هذا الرسم أعباء إضافية يجعل من جبايته أمر غير مجدٍ (قبيوة ولعباسي، 2023، ص69).



الشكل رقم (4): ملامح الرسم على البريد الإلكتروني (E-mail) من إعداد الباحثان

يوضح الرسم التوضيحي أعلاه مقترحاً لفرض ضريبة على أداة رقمية محددة (البريد الإلكتروني) لتمويل الربط بالإنترنت، يوضح الرسم كيف أصبحت "الرقمنة" هي الآلية المعتمدة حالياً لإدارة الضرائب التقليدية في الدول المتقدمة، مما يبرز التباين التقني الذي أشارت إليه الفقرة بين الرسوم البسيطة وضريبة الوحدة الرقمية المعقدة. من خلال المقاربة التحليلية التي أجراها الباحثان بين المقترحات الدولية لتنظيم الجباية الضريبية في الاقتصاد الرقمي، يتضح أن اختيار المقترح الأنسب للبيئة الليبية الحالية يجب أن ينطلق من مبدأ الواقعية والجدوى التشغيلية، بالنظر إلى المقترحات المعروضة، نجد أن نظام ضريبة الوحدة الرقمية (BIT TAX) أو (الرسم على البريد الإلكتروني) يحملان أبعاداً مناسبة وجيدة، غير أنهما يتصفان بتعقيدات فنية وإدارية كبيرة، قد تفوق القدرة التقنية والمالية لمصلحة الضرائب الليبية في الوقت الحالي، فضلاً عن تأثيراتها السلبية المحتملة على نمو وتوطين خدمات التكنولوجيا الناشئة محلياً، وفي المقابل، يرى الباحثان أن تبني نموذج مثل منصة 'كونتاكتو' (Kontaktu) المطورة برعاية صندوق النقد الدولي يمثل الحل الأكثر عملية وعقلانية للواقع الليبي؛ لكونها تقدم كمنفعة رقمية عامة ومجانية ومصممة خصيصاً للدول ذات الموارد المحدودة أو التي تمر بمراحل انتقالية وأزمات اقتصادية، بما تتميز به هذه المنصة من مرونة وقابلية للربط السلس بين الممولين، والمصارف التجارية، والجمارك، والإدارة الضريبية.

النتائج:

في ختام هذه الدراسة يستخلص الباحثان النتائج التالية:

1. يفتقر النظام الضريبي الليبي، وما يفترض أن يواكبه من تشريع قانوني منظم (وخاصةً قانون ضريبة الدخل رقم 7 لسنة 2010) إلى أي تشريع يُعالج بوضوح الأنشطة والتدفقات المالية الناتجة عن الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية، وهذا ما يجعله نظاماً غير متطور، وقد يعجز عن معالجة قضايا مثل الحد من التهرب الضريبي الرقمي وضمان تحصيل الضرائب بكفاءة.
2. تعاني إدارة الضرائب الليبية عموماً من ضعف في الجاهزية التشغيلية والتكنولوجية، إذ لا تزال تعتمد على السجلات اليدوية والأرشفة التقليدية في معظم فروعها، مع وجود نقص حاد في الكوادر المؤهلة القادرة على التعامل مع أنظمة المحاسبة الإلكترونية.
3. لا تزال قواعد المحاسبة الضريبية التقليدية في ليبيا مرتبطة بمفهوم "المقر المادي الدائم"، وهو مفهوم لا يستوعب خصائص المعاملات الإلكترونية، التي تتصف بغياب الوجود المادي للأطراف المعنية داخل حدود ليبيا الجغرافية. ومن معاناة مصلحة الضرائب من ضعف في الجاهزية الرقمية.
4. يُظهر استعراض التجارب الدولية التي يدعمها صندوق النقد الدولي (مثل منصة Kontaktu) أن اعتماد النماذج مفتوحة المصدر والمبسطة يوفر لليبيا فرصة مثالية ومجدية مالياً للتغلب على قيود التمويل والبدء في الرقمنة التدريجية للإجراءات الضريبية وتحصيلها بأقل تكلفة ممكنة.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، تقدم الدراسة التوصيات التالية:

1. تعديل وتحديث قانون ضريبة الدخل رقم (7) لسنة 2010 ولانحته التنفيذية، بحيث يتضمن أحكاماً صريحة تُعرّف "المنشأة الرقمية الدائمة"، وتُرسخ آليات واضحة لفرض ضريبة الخدمات الرقمية وضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات الرقمية غير الملموسة.
2. السعي الجاد نحو رقمنة المصلحة العامة للضرائب الليبية، من خلال الاستفادة من برامج الخدمات الرقمية المحاسبية المتاحة من المنظمات الدولية (مثل منصة "كونتاكتو" التابعة لصندوق النقد الدولي)، والبدء فوراً في إتاحة نماذج القرارات الضريبية والتسجيل إلكترونياً لتسهيل الامتثال.
3. تفعيل قنوات الاتصال الإلكتروني المباشر وتبادل البيانات بين المصلحة العامة للضرائب، والهيئة العامة للمعلومات، ومصلحة الجمارك، والمصارف التجارية، تحت إشراف مصرف ليبيا المركزي، لضمان تتبع عمليات تسوية المدفوعات والحد من التهرب الضريبي.
4. تطوير القدرات البشرية من خلال برامج تدريبية متخصصة ومستمرة لموظفي مصلحة الضرائب الليبية، مع التركيز على توفير الوسائل والأدوات المتطورة في تتبع التدفقات المالية الرقمية، ومعايير المحاسبة المطبقة على التجارة الإلكترونية، والأساليب التقنية لكشف التهرب الضريبي في الفضاء الإلكتروني.
5. تسريع تنفيذ "الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2022-2030" لتعزيز البنية التحتية التكنولوجية في ليبيا، ونشر ثقافة المعاملات المالية غير النقدية، مما يمهّد الطريق لبيئة اقتصادية شفافة تُسهّل تحصيل إيرادات الخزينة العامة، وتقلل الاعتماد شبه التام على اقتصاد الربيع النفطي.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. إبريم، خالد، وسالم كعيبة". الحكومة الإلكترونية كأداة تدبيرية لتحديث الإدارة الليبية ".مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية - جامعة الزاوية 1، العدد 16.(2020)
2. أبو خريص، عمران علي، ومصطفى أحمد الكشر". متطلبات تطبيق التحول نحو الحكومة الإلكترونية (نماذج وتجارب عالمية وعربية) ".مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 4 (HNSJ)، العدد 11 (2023).
3. الأعمى، محمد رمضان، وخالد الهادي جوان، ومحمد محمد فرحات، وأسامة مفتاح تواتي". العوامل المؤثرة على عملية التحصيل الضريبي للمعاملات التجارية الإلكترونية في ليبيا ".مجلة البحوث المستدامة في العلوم الإنسانية 2، العدد 1 (2025): 680-664.
4. امريود، مسعود محمد". المشاكل والتحديات التي تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا ".مجلة دراسات محاسبية، العدد 4 (ديسمبر 2021).
5. حساب، محمد لمين، وجمال الدين بكيري". نموذج مقترح لتحسين عملية التحصيل الضريبي بتطبيق منهجية ستة سيجما: دراسة حالة في الإدارة الضريبية بولاية الأغواط ".مجلة الاستراتيجية والتنمية 10، العدد 5.(2020)
6. الخضري، ياسمين فكري ياسين". الاقتصاد الرقمي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر: دراسة باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ".المجلة العلمية للبحوث التجارية 2، العدد 1.(2023)
7. رأفت، رضوان، وآخرون". الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية ".مجلة التنمية والسياسة الاقتصادية 2، العدد 2 (2000).
8. زبيد، شجاع عوض زعار". تأثير التجارة الإلكترونية على الضرائب ".المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 50 (2022).
9. سعيد، فائدة أحمد سالم". أثر التحول الرقمي على زيادة الإيرادات الضريبية في ليبيا خلال الفترة 2014-2024: دراسة تحليلية ".مجلة الباحث للعلوم التطبيقية 4، العدد 1.(2025)
10. الشمري، محمد جبار طاهر". دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي-مصر أنموذجاً ".مجلة الغري للعلوم الاقتصادية 2، العدد 10.(2008)
11. الشوابكة، إبراهيم كمال". ضريبة المبيعات على التجارة الإلكترونية ".مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون 34 (2007).
12. صندوق النقد العربي. تقرير آفاق الاقتصاد العربي، أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2021.
13. العوجة، عبد القادر حمدان". تقييم التشريعات الضريبية وأثر التهرب الضريبي على الاقتصاد ".مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية 16، العدد 1.(2026)
14. عيسى، عبد السلام سالم". ما مدى إمكانية الاستفادة من الضريبة على التجارة الإلكترونية: دراسة ميدانية على مصلحة الضرائب الليبية ".مجلة العلوم الشاملة 9، العدد 36 (سبتمبر 2023): 988-966.
15. العمري، لؤلؤة محمد". تأثير التجارة الإلكترونية على النظام الضريبي: دراسة منهجية. "بحث تخرج غير منشور لنيل درجة البكالوريوس في المحاسبة، الأكاديمية العربية الدولية، 2023.
16. قبيوغة، عبد الله، وعبد الله لعباسي". متطلبات التنظيم الضريبي للتجارة الإلكترونية: تحديات ومشاكل ".مجلة نمو الاقتصاد وريادة الأعمال 6 (Journal of Economic Growth and Entrepreneurship)، العدد 4 (2023).
17. المجالي، أسامة عبد المنعم دميثان. التجارة الإلكترونية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2013.
18. محمود، رقية اسحيل". دور التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي وأثره على حصيلته الإيرادات الضريبية: دراسة ميدانية على مصلحة الضرائب في مدينة طبرق ليبيا ".مجلة جامعي، العدد 39 (ربيع 2024): 122.
19. مليح، يونس، وعبد الحميد العسولي". المنهج الوصفي التحليلي في مجال البحث العلمي ".مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد 29 (2020): 64-36.
20. الهيئة العامة للمعلومات بالتعاون مع الإسكوا (ESCWA) الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في ليبيا 2022-2030. طرابلس، ليبيا، 2022.
21. يونس، صالح صابر". الضريبة على المبيعات على السلع والخدمات التي تتم عبر التجارة الإلكترونية ".مجلة الإدارة المالية، العدد 39.(2010)
22. اليافعي، وليد". مزايا لتختار التجارة الإلكترونية في ليبيا ".مدونة فاتورة، 14 أغسطس 2022.

<https://fatora.io/blog/ecommerce-in-libya-10-advantages/#>.

ثانياً: المراجع باللغة الإنكليزية:

1. Clausing, Kimberly A. "The Games They Will Play: Tax Games, Roadblocks, and Glitches Under the Tax Cuts and Jobs Act." National Tax Journal (2019).

2. HM Revenue & Customs. "Making Tax Digital for Income Tax Self-Assessment (ITSA): 2026 Guide." GOV.UK, March 24, 2026. <https://bnaconsulting.co.uk/making-tax-digital-income-tax-itsa-guide/>.
3. International Monetary Fund. Libya: Workshop on Tax Administration Digitalization in Fragile and Conflict-Affected States. Technical Assistance Report, prepared by Fadia Sakr, Sabine Corm, Joshua Aslett, Paulo Paz, Gustavo Figueiredo, and Rivelino Patrício. Washington, D.C.: IMF Fiscal Affairs Department (FAD) & Middle East Technical Assistance Center (METAC), January 2025.
4. Ismail, Yasmin. Digital Trade Regulatory Integration: Country Profile - Libya. Addis Ababa: African Trade Policy Centre (ATPC) of the United Nations Economic Commission for Africa (ECA), 2024.
5. Kamil, I. "Influence of Artificial Intelligence Technology for E-filing and Digital Service Tax (DST) in Tax Administration on Tax Compliance." *International Journal of Management Studies and Social Science Research* 4, no. 1 (January–February 2022): 144–156.
6. Lay, Su, Sin Ka, and Watshangh R. "The Impact of Digital Service Taxes on Corporate Behavior: Evidence from France" (Arabic Translation/Adaptation). *Journal of Accounting Research (majalat buhuth almuhasabati)* 61, no. 2 (2023): 297–333.
7. Marija, V. "Towards the Digitization of Administration." *Center of Excellence in Finance* 23, no. 1 (2018).
8. Mpofu, Folarin Y. "Taxation of the Digital Economy and Direct Digital Service Taxes: Opportunities, Challenges, and Implications for African Countries." *African Journal of Tax Studies* (2022).
9. Muslim, Young. "Young Muslim Generation's Preferences for Using Digital Platforms for Zakat Payments: A Cross-Country Study of Indonesia and Malaysia." *Journal of Islamic Marketing / Digital Finance* (2024).
10. Nguyen, Lan Anh, and Dang Thi Thao. "The Issue of E-Commerce and Digital Service Taxation in the Data-Driven Economy." *IRASS Journal of Economics and Business Management* 2, no. 11 (November 2025).
11. Uyar, Ali, Valérie Fernandes, and Cemil Kuzey. "The Mediating Role of Corporate Governance Between Public Governance and Logistics Performance: International Evidence." *Transport Policy* 109 (2021).